

## التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

### أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم إليه تقارير خطية على أساس متواصل كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، تتضمن تقييماً لمدى مواصلة الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، على أن يقدم التقرير الأول في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويتناول هذا التقرير الثالث التطورات التي أعقبت صدور التقرير الثاني (S/2012/508) في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

### ثانياً - التطورات

٢ - ظل مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، باعتباره السلطة المسؤولة عن الترتيبات التي تكفل سداد المبالغ المستحقة لصندوق التعويضات، يراقب عن كثب التطورات التي أعقبت انتهاء ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المعني بالعراق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ونقل مهام الإشراف على مراقبة العائدات المتأتية من الصادرات النفطية العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها، إلى لجنة الخبراء الماليين العراقية.

٣ - وقد عقد مجلس الإدارة دورته الرابعة والسبعين في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الإدارة بشأن مسألة ترتيبات كفالة تسديد المدفوعات إلى صندوق التعويضات، لاحظ مجلس الإدارة التزام العراق بالوفاء بالتزاماته، وأعرب عن ارتياحه لاستمرار تحويل نسبة ٥ في المائة من عائدات النفط العراقي إلى صندوق التعويضات تحت إشراف لجنة الخبراء الماليين العراقية. كما أصدر مجلس الإدارة توجيهاته إلى أمانة لجنة التعويضات بمواصلة التعاون مع لجنة الخبراء لضمان استمرار تحويل



نسبة ٥ في المائة من عائدات النفط العراقي وما يعادل نسبة ٥ في المائة من قيمة المدفوعات غير النقدية إلى صندوق التعويضات.

٤ - وبلغ متوسط الإيرادات الشهرية لصندوق التعويضات منذ تموز/يوليه ٢٠١٢ قرابة ٣٨٦ مليون دولار بالمقارنة بمبلغ ٣٦٨ مليون دولار عن النصف الأول من العام. ومنذ تقرير الأخير، سدد صندوق التعويضات دفعتين إلى الكويت بما مجموعه ٢,٤ بليون دولار؛ الأولى بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، والثانية بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبلغ مجموع التعويضات التي سددتها اللجنة حتى الآن حوالي ٣٨,٨ بليون دولار. ولا يزال هناك رصيد غير مسدد يبلغ نحو ١٣,٦ بليون دولار يتعلق بمطالبتين في قطاع النفط منحت بموجبها تعويضات عن أضرار لحقت بأصول حقول نفطية في الكويت (آبار نفط، وأنايب نفطية، ومعدات ذات صلة) وخسائر في المبيعات. واستنادا إلى مستويات الإيرادات الحالية لصندوق التعويضات وإلى التوقعات الحديثة، لا يزال من المقدر أن تسدد اللجنة بالكامل الرصيد المتبقي غير المسدد بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٥ - وقد تم التوقيع في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على تقرير مراجعة حسابات البيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحساب الذي حل محله، وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ورغم ما تحرزته حكومة العراق من تقدم فيما يتعلق بتركيب نظم قياس مبيعات النفط، يتضمن تقرير مراجعة الحسابات رأيا مشفوعا بتحفظات، حيث لم يتمكن مراجعو الحسابات، مكتب إرنست ويانغ، من أن يقرروا بصورة قاطعة حجم جميع كميات النفط المستخرجة والتي تم ضخها إلى محطات التصدير نظرا لعدم وجود نظام قياس شامل.

٦ - وإذا أحيط علما بالمسائل التي أثرت في تقرير مراجعة الحسابات، فإنه من دواعي سروري، استنادا إلى مستويات الإيرادات الحالية لصندوق التعويضات وما أعرب عنه مجلس الإدارة من ارتياح إزاءها، أن ألاحظ استمرار التزام حكومة العراق بالامتثال لالتزاماتها بموجب الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

٧ - وأود أن أحتتم بالإعراب عن تقديري المتواصل لحكومة العراق وللجنة الخبراء الماليين العراقية، لتعاونهما المستمر مع لجنة التعويضات.